



الاستمرارية والانقطاع وجهان لإستمرار التطور في العمارة والعمران- رؤية نقدية

بالقاسم يوسف محمد البركي

طالب دراسات بقسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة- جامعة أسيوط- مصر.

Received 13 May 2016; Accepted 10 June 2016

ملخص

لطالما احتلت قضية الاستمرارية والانقطاع مكانة هامة عندما نتطلع لذلك التطور المعماري واستمراره على الساحة والذي تنتشه العمارة والعمران في أي مكان وزمان، وكثيراً ما كانت نقطة الرجوع للماضي أو التغاضي عنه مثار جدل واسع يحمل توجهات فكرية تحاكي الماضي والحاضر والمستقبل. هنا نطرح السؤال الذي يقول: "ما هو الماضي الذي نتحدث عنه؛ أهو ذلك الفكر المجتمعي السائد والمعتقدات التي تحكم الأفراد ونشاطاتهم في المجتمع آنذاك، أم هو ذلك الإرث أو المظهر المعماري والعمراني لإمكانة عاشها سلفنا فيما مضى؟، ثم يأتي تساؤل آخر يكمل ما بدأه الأول فيقول: "أي الصورتين المذكورتين في السؤال الأول التي في حال استمرارها أو انقطاعها فكرياً لفترة من الزمن تؤثر أكثر في التطور والتقدم المعماري المنشود وكيف؟، سيحاول البحث الأجابة على هذين السؤالين من خلال رؤية تحليلية نقدية للمبدأ الفلسفي لحالتى الاستمرارية والانقطاع من منظور الفكر الماركسي والفكر البارجماتي، ومعرفة مدى ملائمة بعض من مفاهيمها لحالات التغيير الحادث في مكونات الحاضر وبالإخص الفكر المجتمعي والمعتقدات أو في العمارة والعمران.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، هي أن التغيير الحاصل في الفكر المجتمعي السائد والمعتقدات في مجتمعاتنا العربية بما يحمله من إرث خلال فترات من الزمن سواء توفرت استمراريتها بأصالتها أو انعدمت هو الدافع الرئيسي الذي يفرض الاستجابة لتعاقب حالتى الاستمرارية والانقطاع على المظهر المعماري والعمراني بآى نهج يواكب واقع أى زمان ومكان، ويحترم الثوابت (الكتاب والسنة) ويتكيف مع أى متغيرات تناسب الداخل والخارج بالنسبة لمجتمعاتنا العربية.

1. مقدمة

الجدير بالذكر في هذه المقدمة المرور على بداية مفهوم التقدمية، ذلك المصطلح الذي بدأ في الظهور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وكان بداية لظهور الأفكار والتوجهات التي تناقض ما جاءت به العديد من النظريات القديمة في موضوع التطور والتقدم (النظرية الدائرية- النظرية الخطية المتناهية- نظريات التعاقب الحضاري)، والتي أجمعت كلها على أن القديم هو الخالق لكل جديد، فالحضارات من بداية دورتها إلى نهايتها، هي قديم يتطور فيتجدد ثم يصل إلى ذروته فيفنى.

وقد ارتبطت فكرة التقدم أو التطور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، بقوى وتيارات فكرية في مجالات الحياة (وأغلبها كان يصب في مجال السياسة)، والتي كانت بمثابة معتقدات تناضل للوصول إلى الأفضل، وتعمل على رفض تلك المعتقدات السابقة التي تكرر الأوضاع المتخلفة وتدعو لها، والتي تلغى دور العقل في الإبداع وتلغى دور الإنسان في التجديد⁽¹⁾، أما في القرن العشرين فقد إتخذ المصطلح والفكرة بعداً جديداً، إذ تجاوز فكرة الحقوق والواجبات التي كانت الميزة الأساسية لمفكرى القرنين الثامن والتاسع عشر، فصار الآن يتخذ أبعاداً عديدة، اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وثقافية واجتماعية.

(1) الكحلاني، حسن محمد، فلسفة التقدم، جامعة صنعاء، قسم الفلسفة، مركز الإسكندرية للكتاب (1997)، ص17.

ولذلك أطلق على هذه القوى اسم "القوى التقدمية Progressivism"، وهى تعنى رفض الماضى الذى لم يعد بالإمكان استمراره وبقاؤه إذا ما استهلك كل إمكانيات وجوده ومبررات استمراره، فالتقدم إذاً على صلة وثيقة بمفهوم القديم والحديث، وهو يعنى التجاوز وليس التكرار، فالتقدم بمفهومه الأكثر حداثة هو التحول من حالة إلى حالة أفضل من حيث المقدرة الإنتاجية (التقدم الاقتصادى)، والسيطرة على الطبيعة (التقدم العلمى التكنولوجى)، والثقافة والعلاقات الإنسانية (التقدم الاجتماعى)⁽²⁾.

وفى العالم العربى اليوم تنقسم النظرة لتطور العمارة والعمران وهى مكون مهم من مكونات المجتمع الكثيرة وفق مفهوم التقدم الذى أشرنا إليه إلى رأيين متضادين قد يربط بينهما رأى ثالث من حين لآخر، الرأى الأول والذى ينادى بالرجوع للماضى الذى فيه الحجة والسند للحاضر، والثانى ينادى بإنكار الماضى والنظر للمستقبل لأن التغيير فى الحاضر قد عم كل مكونات المجتمع، وما بين رجوع وهجران يأتى الرأى الثالث الذى يسعى للربط ما بين النقيضين قدر الإمكان، والذى سنضيف إليه نتيجة هذا البحث والتى تؤكد أنه من الضرورى الاستجابة لتعاقب ظاهرتى الاستمرارية والانقطاع مع الماضى فى مجتمعاتنا؛ إذا ما توصلنا لنتيجة مفادها أن الثبات والتغيير حالتين متعاقبتين لمكونات المجتمع والتى من أهمها (التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات العمرانية والمظهر المعمارى أو العمرانى) عبر الزمن، بشرط عدم المساس بالثوابت (الكتاب والسنة) والتكيف مع المتغيرات (التكنولوجيا وتقنية البناء ومواد البناء ..إلخ).

2. الدراسات السابقة فى مجال البحث، الإشكالية والأهداف، ومنهجية الدراسة

2.1. الدراسات السابقة فى مجال البحث

إن الدراسات السابقة فى هذا المجال كانت منقسمة إلى ثلاثة اتجاهات فى الدول الغربية والعربية، وكانت منصبة على شطرى العمارة (الفكر و التشكيل) اللذان يخصان المنتج المعمارى.

- الإتجاه الأول: وهو اتجاه التحول لمعطيات العصر وعدم الإلتفات للقيم الموروثة، وقد كان الإفتراض الذى يقول بأن توفير الإستقرار (بين العمارة وظروف المجتمع) سوف يتحقق إذا كان التغيير تغييراً جزئياً أى حدوث الانقطاع الذى يتلازم مع التحول الذى هو نوع من النبذ لفكر أو قيمة مثل (التقاليد والعلاقات الاجتماعية وحتى التشريعات) أو مظهر (البيئة المعمارية والعمرانية) كان حدوثهما مستمراً فى الماضى من أجل ظهور فكر أو مظهر آخر فى الحاضر من شأنه أن يستمر فى المستقبل.
- الإتجاه الثانى: وهو اتجاه الرجوع للماضى بآرائه واعتباره دليلاً مادياً للحاضر وهو الحجة والسند لمشكلت الحاضر التى وأدت ضياع الهوية والوقوع فى هوة التغريب فى البيئات المحلية.
- الإتجاه الثالث: وهو الإتجاه الذى قد يربط بين الاتجاهين السابقين فهو ينادى بعدم قطع الصلة نهائياً بالموروث والإستمرار على مضامينه الفكرية قدر الإمكان، بما يتماشى مع التغيرات الحديثة خاصة فى الفكر وتطوير الحاضر باعتباره يحوى الإيجابيات والسلبيات، والإبتعاد عن التحول الذى قد يوسع من هوة التغريب وفقدان الإلتزام أحياناً، وأيضاً لأنه يحتاج إلى جهد بشرى لا يستهان به ورؤية ناقدة متمكنة للواقع، وقد يكون طفرة غير محمودة العواقب والتى قد تدفعنا إلى الخوف من المستقبل المحيط بنا والذى يحمل فى طياته توجهات وقيم وتكنولوجيا لابد من مجاراتها لتتماشى مع كل عصر شننا أم أبينا.

أما موضوعنا فى هذا البحث فهو أقرب للإتجاه الثالث، حيث يحاول إضافة نتيجة جديدة مفادها؛ أنه من الضرورى الاستجابة لتعاقب ظاهرتى الاستمرارية والانقطاع على ساحاتنا حاضراً ومستقبلاً فى مجتمعاتنا، سواء على مستوى الفكر المجتمعى وحتى المعتقدات أو على مستوى المظهر المعمارى والعمرانى لمدينتنا العربية، طالما كان هذا التعاقب نتيجة للتغيير الحتمى الذى تمر به المجتمعات فى رحلة تطورها؛ وكذلك نتيجة أيضاً لفترات الثبات التى تقع فيها المجتمعات عند انتهاء عطائها نحو التقدم والتطور، كما وجدنا أن المنهج المتبع فى كلا الحالتين (الاستمرارية والانقطاع) كان دائماً قرين توجههما الفكرى، وهذا ما كان معتقداً لا يحتمل التغيير للاتجاهين المتناقضين (الرجوع أو الإنكار للماضى)، لذا سنقترح حرية اختيار المنهج فى حالة تغير المجتمعات فكراً وفرضها لأنساق فعلية مسيطرة على كافة المجالات والعمارة والعمران أحدها، والتى قد لا تتماشى مع أى توجه فكرى.

2.2. إشكالية البحث وأهدافه

في خضم الجدلية الفكرية التي تدور حول الربط مابين القديم أو الجديد بحاضرنا المعاش في جميع مجالات الحياة والعمارة والعمران إحداهما إن لم نقل أهمها، تظهر لنا الحاجة الملحة لمعرفة فلسفة الإتجاهين المتطرفين بفكر أحادي الإتجاه، وكيف أن هذين النقيضين دائماً ما ينكران الآخر سواءً على مستوى التوجه الفكرى أو المنهج، والهدف واحد وهو إستمرار التطور المعماري حاضراً ومستقبلاً، وأيضاً تدفعنا الرغبة لمعرفة ذلك الماضى الذى هو محور تلك الجدلية والذى يحوى ذلك الإنسان الذى أنتج ذلك الإرث المعماري والعمرانى. وهنا نصل إلى السؤال الرئيسى لهذا البحث وهو: "ماهو الماضى الذى نتحدث عنه هنا؛ أهو ذلك الفكر المجتمعى والمعتقدات التى تحكم الأفراد بجميع نشاطاتهم فى المجتمع فيما مضى؛ أم هو ذلك الإرث أو المظهر المعماري العمرانى لإمكانة عاشها سلفنا فيما مضى؟"، ثم يأتى تساؤل آخر يكمل ما بدأه الأول فيقول: "أى الصورتين المذكورتين فى السؤال الأول التى فى حال استمرارها أو انقطاعها فكرياً لفترة من الزمن تؤثر أكثر فى التطور والتقدم المعماري المنشود وكيف".

وحتى يمكن للبحث الإجابة على هذا السؤال فإنه حدد مجموعة من الأهداف وهى:

- 1- توضيح حالتى الاستمرارية والإنتطاع من خلال الفكر الماركسى والبرجماتى
- 2- معرفة مدى ملائمة بعض من مفاهيم الفكرين (الماركسى والبرجماتى) لحالات التغيير الحادث فى مكونات الحاضر بفكره ومعتقداته(تقاليدته وعلاقاته الاجتماعية وتشريعاته العمرانية) أما بعمارته وعمرانه.
- 3- بيان الكيفية المقترحة التى تؤكد أنه من الضرورى الاستجابة لتعاقب ظاهرتى الاستمرارية مع الماضى والإنتطاع عنه فى حاضر مجتمعاتنا بمكوناتها ومستقبلها.

3.2. منهجية الدراسة

فى محاولة البحث الإجابة على السؤالين الرئيسيين الذى تتضمنه الإشكالية البحثية، فإن البحث يعتمد على المنهج التحليلى المقارن، لفلسفة المنهج والتوجه للفكر الماركسى والبرجماتى فى قضية التطور والتقدم.

3. الرؤية النقدية: الاستمرارية والإنتطاع وجهان لإستمرار التطور المعماري

1.3. ماذا الفكر الماركسى والبرجماتى؟

من خلال المعيار الزمنى للتاريخ نجد أن هناك نظريات رئيسية مثلت وجهات نظر متباينة لإشكالية التطور والتقدم فيه، وقد حددت مساره الذى يتخذه والقوى الفاعلة فيه، ووفقاً لذلك فإن الزمن التاريخى يتخذ ثلاثة أشكال وهى: "الدائرى، والخطى النهائى، والخطى اللامتناهى"، وهذا الأخير سوف نركز على مفهومه الفلسفى من وجهة نظر كلا من الفكر الماركسى والبرجماتى باعتبار أن منهج كلاً منهما يحقق المبدأ الفكرى لحالتى(الإستمرارية- والإنتطاع) المهمتين فى جميع مجالات الحياة، خاصة فى موضوع التطور المعماري الذى هو موضوع البحث، فمجمال النظريات التى سبقت نظريات التطور والتقدم كانت ترى فى جميع التحولات التى يجتازها العالم أنها تجتاز نفس المراحل عائدة كل مرة إلى موقع انطلاقها راسمة دائرة فى مسارها.

وبعض النظريات ترى أن هناك نظرة جديدة للتاريخ تم فيها تحديد القوى الفاعلة والمسار الذى يتخذه التاريخ، فالله(سبحانه وتعالى) هو القوى المحركة للتاريخ، وما البشر إلا ممثلون للإرادة الالهية وفعلها، وهناك من رأى تاريخ الحضارات يسير فى مسار دائرى يبدأ بنموها أو مرحلة تكوينها، ثم تأتى مرحلة تثنيها وتدعيمها بقيادة جديدة، ثم تصل إلى مرحلة الرفاهية والاستقرار، ثم إلى مرحلة التقليد والحفاظ على الموجود وعدم التطور، لتصل الحضارات إلى مرحلتها الأخيرة وفيها تضمحل فتزداد عوامل الفساد فيها ليتم الاستيلاء عليها من الداخل والخارج، وهكذا نجد أن كل نظرية قد سادت عصاراً بأكملها مع بعض الاستثناءات، ثم أن هذه النظريات المختلفة عبرت عن مراحل تقدم العقل البشرى فى تدرجه فى تفسير الظواهر الطبيعية والاجتماعية، لكن ماتمميز به الفكر الماركسى والبرجماتى هو فكرة التطور أو التقدم التى جاءت كرد فعل ضد النظرية الدائرية التى هيمنت على الفكر اليونانى؛ وأثرت على الفكر الرومانى أيضاً، وجاءت أيضاً كرد فعل ضد الأفكار المتشائمة التى تلغى دور الإنسان، وكنقيض لفكرة التدهور لتؤكد قدرة الإنسان اللامحدودة على الارتقاء والكمال والتقدم اللامتناهى، ولهذا سيتم الربط مابين هذين الفكرين وبين موضوع تطور العمارة ومعرفة مدى ملائمة

بعض من مفاهيمهما مع التوجهات الفكرية التى يتبناها البعض على الساحات المعمارية المختلفة والتى تتحدى بتطور العمارة وتقدمها. وأخيراً فإن فلسفة الفكرين الماركسى والراجماتى من أبرز الفلسفات والتيارات الفكرية فى العصر الحديث التى تهتم بتقديم حلولاً جديدة لعالم متجدد ومتطور بالرغم من التضاد بينهما منهجاً وفكراً.

3.2. الفكر الماركسى

تؤمن الفلسفة الماركسية بأن العالم كله مترابط الأجزاء؛ الظواهر الطبيعية والاجتماعية والفكرية، وأن كل شئ يتغير فى حركة أبدية، وأن التقدم الاجتماعى والتاريخى قضية حتمية وجوهريّة لا يمكن إنكارها، والإنسان نفسه يتغير مع تغير ظروفه وحاجاته، فترى هذه النظرية التطور أو التقدم فى أى شئ يتم بشكل تراكمى كمي لا انقطاع فيه، وهو زيادة كمية للعناصر القديمة، فالقديم يواصل سيره فى أحشاء الجديد، كما أن الجديد متضمناً فى القديم، ففى مجال العلم سنجد أن أنصار فكرة الاستمرار يرون أن العلم يتطور ويتقدم بشكل مستمر وبطيء ومتدرج ينتقل كميّاً وآليّاً من البسيط إلى المركب⁽³⁾.

3.2.1. منهج الفكر الماركسى

يعتمد الفكر الماركسى على المنهج التاريخى، فيرى أن تاريخ العلم لا تنقطع الصلة بين ماضيه وحاضره جذرياً، بل دائماً هناك استمرارية ما بين الماضى والحاضر بقطائع تصويبية تحاول حل المشكلات التى عجزت النظريات القديمة عن حلها⁽⁴⁾، فيرد كل إكتشاف علمى جديد إلى سابق فى الماضى، وهنا نلاحظ وجود الاستمرارية التاريخية.

3.2.2. التوجه الفكرى للماركسية

انطلق الفكر الماركسى من تلك المبادئ الفكرية السابقة له، والتي ترى بأن التطور يتم بشكل مثلث جدلى أطرافه(الماضى- الحاضر- المركب منهما)، إلا أنه كان يرى تناقضاً معها حيث كان الفكر فى السابق يرى أن أطراف المثلث متطابقة وهذا ما أطلق عليه(وحدة الأضداد)، حيث أنها من منبع واحد وهو الأصل للفكرة المستعارة من الماضى، فلا بد أن يتجسد الماضى دائماً وأبداً، بينما يرى الفكر الماركسى أن الأطراف غير متطابقة تطابقاً مطلقاً ولكنها موجودة وبينها صراع مستمر...، وقد يحدث تغلب طرف على آخر وهذا هو ما يعرف بى(حل التناقض) وهو ما يوصلنا إلى الاستفادة من مميزات القديم والابتعاد عن مساوئه⁽⁵⁾. إن الماركسية فى حقيقة الأمر لا تؤمن بالجدّة المطلقة؛ إذ أنها تؤكد أن نفيها للماضى ليس مطلقاً لأن القديم يظل موجوداً فى الجديد فهو الوالد له، ثم إن الجديد لا يعدو كونه إعادة دمج وتركيب لعناصر قديمة.

3.2.3. رؤية الفكر الماركسى لمسار التطور

إن رؤية الفكر الماركسى للمسار العام للتطور أو التقدم تختلف عن الرؤى التى سبقتها، والذى كما أشرنا فى مقدمة البحث يتخذ مساره عدة أشكال حسب النظريات القديمة، فمنها ماترى أن التطور يتخذ مساراً دائرياً، وأخرى تراه مساراً خطياً متناهياً، أو خطياً لامتناهياً صاعداً لعودة فيه ولانكزار، أما الفكر الماركسى فقد كان يراه يسير وفق مسارٍ حلزوني فى كل حركة فيه نفي وتكرار للأفكار القديمة ولكن على مستوى أعلى، وهذا الوصف للتطور أو التقدم كما جاء على لسان "إنجليز ولينين" يعنى أن "السلب لا يعنى أن الجديد لا يبلغى القديم كله، بل الواقع أنه يستقى من القديم أفضل ما فيه فيدمجه فى الجديد ويرفعه إلى الأعلى⁽⁶⁾، وقد وضعت الفلسفة الماركسية مفهوم "نفي النفي" والذى يلخص ما ذكرناه حالياً، والفكر الماركسى يرى أن هذه الحركة اللولبية تجرى فى المجتمع والفكر على حدٍ سواء، الشكل رقم(1).

3.2.4. مفهوم "قانون نفي النفي" فى الماركسية

إن قانون "نفي النفي" لدى الفلسفة الماركسية يقصد به "نفي القطيعة المطلقة" وذلك لأن الماضى يفنى لكن يبقى الأفضل منه، فالماركسية تؤكد النفي أى القطيعة مع الماضى غير المطلقة، لأنها بذلك ستكون مؤيدة للنفي العدمى "المجرد" الذى يعتبر عملاً مضاداً للتطور والتقدم، فالنفي الجدلى للماضى غير المطلق يعنى الهدم

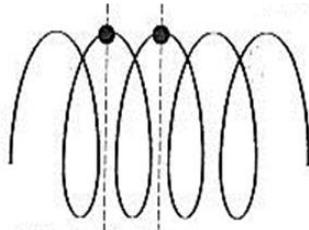
(3) الكحلانى، حسن محمد، فلسفة التقدم، مرجع سابق، ص124.

(4) قطب، خالد، منطق التقدم العلمى، كلية التربية، جامعة القاهرة، دارقبا للطباعة والنشر والتوزيع(2003)، ص84.

(5) الكحلانى، حسن محمد، فلسفة التقدم، مرجع سابق، ص93-94.

(6) محمد، على عبد العاطى، الفكر السياسى الغربى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية(1993)، ص399.

والبناء إنطلاقاً من أسس موجودة وليس التوقف والبدء من جديد⁽⁷⁾، فالماركسية تؤكد أنه من خلال "قانون نفى النفي" تجرى سلسلة من التحولات الكمية والكيفية بصورة لامتناهية، ولكل حالة من حالات التطور تنفي الحلة السابقة لها، ولكن هذا النفي يحوى بداخله الحالة السابقة ويرفعها ولايلغيها بشكل مطلق إذ يحتويها في مركب جديد⁽⁸⁾. سنحاول لاحقاً معرفة مدى ملائمة هذا المفهوم لحالات التغيير التي تحدث في المجتمع خاصة في العلاقة ما بين الفكر والمعتقدات والمظهر المعماري أو العمراني، تلك المتغيرات التي تدرج تحت مسمى الإحياء والإستلهام من التراث، الشكل رقم (1، 1-أ، 1-ب).



الشكل رقم (1): رؤية الفك الماركسي للمسار الحزوني للتطور ودورة الحضارة والموضحة ما بين النقطتين.الباحث.



الشكل رقم (1-أ): إحياء تراث العمارة الإسلامية (البساطة والجمال) في جامع ابن طولون، وبعض التفاصيل الإسلامية كقشور في الغلاف الخارجي للمباني الحديثة في الدول العربية⁽⁹⁾.



الشكل رقم (1-ب): إحياء المعبد الإغريقي في أوروبا⁽¹⁰⁾.

3.3. الفكر البراجماتي

إذا كانت فكرة التطور والتقدم تعد سمة جوهرية لفلسفة ترى العالم ناقصاً غير مكتمل؛ فإن الفلسفة البراجماتية هي صاحبة هذا الحق والإمتياز، إن التطور والتقدم من وجهة نظر هذه النظرية لا يتم إلا بالتحولات الكيفية الجذرية، فأهم فترات التاريخ والوعي والعلم هي مراحل التقطع والوثبات وليس الاستمرار، وفهم التطور على أنه عملية مستمرة، يؤدي إلى القبول بالحنمية التاريخية، والقول أيضاً بأن الاستمرار في خط واحد يؤدي إلى التحديد المسبق لكل مظاهر حركة التاريخ والفكر والعلم⁽¹¹⁾، إن الجديد ليس إستمرار

(7) الكحلاني، حسن محمد، فلسفة التقدم، مرجع سابق، ص146.

(8) Pagobert, D.Runnes: Twentieth century philosophy, philosophical, library. New York, 1943 pp485-484.

(9) www.greatbuildings.com.

(10) Gelernter, M. Source of Architecture form.

(11) الكحلاني، حسن محمد (1997)، فلسفة التقدم، المرجع السابق، ص 128.

القديم وتكراره، بل بالإشفاق والخروج عن القديم إذ إن الجديد يظهر ك لحظة فريدة على شكل وثبة أو قفزة أو طفرة، ذلك أن فكرة التطور والتقدم مرتبطة منطقياً بفكرة البدء المتجدد⁽¹²⁾.

3-3-1 المنهج البراجماتي

أصل كلمة براجماتية مشتق من كلمة يونانية (براجما)، وتعني (العمل - أو الفعل)، ومنها نتى كلمت مثل (ممارسة) أو (عمل)⁽¹³⁾.

يستبعد هذا المنهج الرجوع للتاريخ فهو منهج إرادي لاتاريخي يعتمد على المعنى الحقيقي لأي فكرة أو نظرية من خلال الممارسة والنتائج العملية في المستقبل، وبالتالي فإن قيمة الأفكار والنظريات تتحدد في المستقبل وتستمد قوتها منه وليس من الماضي وهذا هو الجديد في الفلسفة البراجماتية، والمنهج البراجماتي لا يهتم بمصدر الأفكار ولا بكيفية ظهورها وإنما يهتم بنتائجها العملية المؤثرة على سلوكنا وحياتنا⁽¹⁴⁾، ويصور الفكر البراجماتي فكرة التطور والتقدم من خلال عدة مفاهيم منها، "الجدة Novilty"، و"الإرتقاء Miliorism"، ووصف الكون بأنه تعددي الفكر "Pluralism"، ولذلك فإن هذه الأفكار تعبر عن فلسفة تقدمية تؤكد التغيير التاريخي⁽¹⁵⁾، ولهذا فإن الهدف الأسمى لهذا المنهج هو المستقبل وأي فلسفة تتجاهل إشباع رغبة العمل للمستقبل هي فلسفة متشائمة⁽¹⁶⁾.

3.3.2. التوجه الفكري للبراجماتية

إن الفلسفات التي تكتفي بتحليل مكونات العالم ولا تعمل على تغييره وتكفي بالنظر للماضي بدلاً من المستقبل لا يوجد للتجديد والإبتكار فيها موطئ قدم، عكس البراجماتية الذي تنتبئ بالمستقبل من خلال تهذيب الحاضر وتهيئته مستبعدة العودة للماضي⁽¹⁷⁾.

ينظر الفكر البراجماتي إلى الموروث القديم من زاوية التغيير لا الاستمرار، فالتراكم الفكري والثقافي بقدر مايساعد على إغناء الوعي، يعمل أيضاً على إعاقته تقدمه إن لم يحدث فيه تغييراً كيفياً وجذرياً، كما إن الاستمرارية دائماً وأبداً خطأ فالتاريخ ليس حلقات مترابطة بحيث تفضي كل منها للأخرى وهذا ينطبق على الفكر والعلم والثقافة⁽¹⁸⁾. وكما أن استمرار وتواصل تاريخ الفكر البشري والحضارة البشرية حقيقة فعلية إلا أنه لا بد من التركيز على مراحل التقطع والانفصال التي كانت دائماً ماتأتى بالإبداع والتجديد⁽¹⁹⁾.

3.3.3. رؤية الفكر البراجماتي لمسار التطور

إن رؤية الفلسفة البراجماتية لمسار العام للتطور أو التقدم، لا تكون مشابهة لأي نظرية تم ذكرها فيما مضى، وذلك لأن التحديد المسبق للمسار من وجهة نظر البراجماتية يفقد العقل الإنساني قدرته على الخلق والإبتكار والإبداع، فكأننا إزاء نوع من الحتمية في إطار فكرة التطور والتقدم، وبالتالي فإن المنهج البراجماتي يؤكد على الحرية والخلق والجدة والإبداع الإنساني، فلا وجود لأي اتجاه محدد للتطور فالمستقبل يحمل في طياته العديد من الممكنات والمفاجآت⁽²⁰⁾.

وقد وضعت الفلسفة البراجماتية مفهوم "الجدة" والذي يلخص ما ذكرناه حالياً.

3.3.4. مفهوم الجدة في الفكر البراجماتي

إن مفهوم "الجدة المطلقة" الذي وضعه الفكر البراجماتي، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدفاع عن الحرية الإنسانية، فالجدة نتاج فعل الإرادة الحرة، كما أن هذه الجدة المطلقة جاءت بها الفلسفة البراجماتية لتدعو إلى الجديد المطلق، سواءً على مستوى الثوابت أو على مستوى المتغيرات في أي مجال، إلا أنه يصطدم بالمبدأ الفكري الذي لا خلاف

(12) جاستون، بشلار، حدس اللحظة، ترجمة رضا عزوز، عيد العزيز زمزم، الدار التونسية، ص 78-79.

(13) W.James: pragmatism, Prometheus books. Buffalo, New York. Pulished, 1991.

(14)- الكحلاني، حسن (1997)، فلسفة التقدم، مرجع سابق، ص 100.

(15) W.James: pragmatism, Prometheus books. Buffalo, New York, Pulished, 1991, p57.

(16) جيمس، وليم، إرادة الإعتقاد: الجزء الثاني (العقل والدين)، ترجمة محمود حب الله، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (1949)، ص ص 51-52.

(17) الكحلاني، حسن محمد، فلسفة التقدم، مرجع سابق، ص 104.

(18) المرجع سابق، ص 132.

(19) فوكو، ميشيل، حفرات المعرفة، مرجع سابق، ص 6.

(20) الكحلاني، حسن محمد، فلسفة التقدم، مرجع سابق ص 169.

عليه في عمارتنا العربية والذي يقول "إذا تحققت الثوابت (الكتاب والسنة) فالتجديد في المتغيرات لا ضرر فيه"⁽²¹⁾، فالجدة المطلقة قد تكون مثار جدل في قضايا الفكر عكس العلم التجريدي المبني على المنطق الرياضي. وربما ندرجها تحت مفهوم التجديد والابتكار في العمارة والعمران، الشكل رقم(2). وسنحاول لاحقاً معرفة مدى ملائمة هذا المفهوم لحالات التغيير التي تحدث في المجتمع خاصة في العلاقة ما بين الفكر والمعتقدات(التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات العمرانية) مع المظهر المعماري والعمراني للمدينة العربية.



الشكل رقم (2): الجدة في العمارة التفكيكية⁽²²⁾.

هكذا نصل إلى أن الفكرين الماركسي والبراجماتي يتناقضان تماماً من حيث الرجوع للماضي، وأن كلاً منهما يعتمد على منهج أحادي يحقق مبتغاه؛ فالفكر الماركسي يعتمد المنهج التاريخي أما الفكر البراجماتي يعتمد المنهج اللاتاريخي الإرادي، كما أن مفهومي "نفي النفي و الجدة" يبرزان المعنى الحقيقي للتوجه الفلسفي للفكرين (الماركسي والبراجماتي)، هنا بالتحديد سنقوم بالربط ما بين هذين المفهومين وبين التغيرات الحاصلة في المجتمع من ناحية التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات العمرانية، ومن ناحية المظهر المعماري والعمراني للمدن العربية، وسنتعرف على مدى ملائمة هذين المفهومين لحالات التغيير السابقة ذكرها.

4.3 . العلاقة بين الماضي والحاضر

إن ما يربط الماضي بالحاضر في مدننا العربية عدة روابط، من أبرزها وأكثرها علاقة بالعمارة والعمران الفكر والمعتقدات كالمسلوكيات والعلاقات الاجتماعية والأعراف والتقاليد التي هي بمثابة فكر مجتمعي اعتدنا على استمراره وتوارثه، وأيضاً المظهر المعماري والعمراني، وهذه الروابط تعتبر مؤثراً مهماً لأنها تتحكم في قواعد السلوك الاجتماعي الخاص ببعض مجتمعاتنا العربية، فقد كان التركيز في مجال قواعد السلوك المطبقة على المدينة العربية موجهاً نحو ضبط السلوك الاجتماعي أكثر منه نحو فرض تنظيمات عمرانية محددة، فالمبادئ التي تحكم مسألة الخصوصية(على سبيل المثال) تكمن في منع الإشراف والتطفل على خصوصية الجوار وليس في منع الفتحات في الحائط⁽²³⁾، وإن اتخذت هذه الفتحات موقعاً لا يمس خصوصية الجار أمكن السماح بها ليستفيد الطرفين، ولقد كان التشريع الإسلامي(الكتاب والسنة) هو المحدد الرئيسي للوجه المعماري أو العمراني لمدننا العربية في العصور الأولى لسلفنا الصالح، ثم تحور هذا المفهوم الفكري في وقت ليس ببعيد عن حاضرنا لتصبح تلك التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات هي المؤثر الأقوى في تكوين معالم العمارة

(21) بول ، ف ، بولر ، الحرية والقدرة في الفكر الأمريكي ، ترجمة اسماعيل كشميري ، مكتبة الانجلو المصرية ، ص 22.

(22) Architecture in North America.

(23) الهذلول، محمد صالح، المدينة العربية الإسلامية "أثر التشريع في البيئة العمرانية"، دار نهال للتصميم والطباعة، الرياض، جمادى الثانية 1413 هجريه، ص 120.

والعمران للمدينة العربية، وفى وقتنا الحاضر أصبحت القوانين والأنظمة العمرانية الدخيلة إن صح التعبير هى التى تحكم الوجه المعماري والعمراني اليوم فى مدننا ومجتمعاتنا العربية. الشكل رقم(3).



الشكل رقم (3): تأثير التشريع فى حجم الفتحات والبروزات وموضعها واحترام الخصوصية فى مساكن المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية⁽²⁴⁾.

إن مصطلحات (التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات العمرانية) تتضمن إيحاً قوياً لمعنى المحاكاة خاصة للفكر والمعتقد فى الماضى والحاضر، كما أنها تستند على فكر أصيل قد تقويه أو تضعفه عبر الزمن ثقافة واقعية متغيرة، فهل يمكننا القول بأن هذه المصطلحات بفكرها عرضة للتغيير؟، وإذا ماتغيرت هل تبقى الاستمرارية الفكرية لأصولها؟، وهل يمكن أن نجد لها استمرارية فعلية على أرض الواقع؟، هذه التساؤلات نضعها مدخلاً لموضوع الارتباط بالماضى أو الابتعاد عنه فى العمارة والعمران، وأيضاً لأن تلك التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات كثيراً ماكانت من العوامل الفاعلة فى تكوين البيئة المعمارية والعمرانية فى مجتمعاتنا العربية بالذات، والتي تعاني من حين لآخر من ظاهرة الثبات على نسق أو نظام غالباً ما يقل فيه العطاء، والذي يؤدى بنا إلى التقليد والاستنساخ لما هو موجود بالخارج والذي يرمى بنا فى حالتى الضياع والاعتراب.

3.4.1. بعض الرؤى حول علاقة الماضى بالحاضر

يقول "بوكوك": إن الوعي بالماضى فى حقيقته إنما هو وعى المجتمع باستمراريته"، ويرى أيضاً أن تركيب المجتمع نفسه هو العامل الوحيد الأكثر أهمية فى استمراريته من الماضى إلى الحاضر⁽²⁵⁾، وقد اعتقد بأن الاستمرارية مع الماضى فكراً تنشأ من العمليات الناتجة عن المؤسسات الاجتماعية فى المجتمع والتي تستند على القوانين والتشريعات المعمول بها، وبالتالي فإنه ينادى بدراسة تلك القوانين والتشريعات لنستطيع الاستمرار على نهجها حاضراً ومستقبلاً.

ونجد أن هناك اتفاق غير صريح ما بين هذه الرؤيا وتلك التى ينادى بها "فرحات الطاشكندى فيقول: بما أننا مسلمون وملتزمون بالشريعة الإسلامية التى هى مصدر الثوابت، فقد لانحتاج إلى التغيرات التاريخية الجذرية والسريعة والمفاجئة كالتى حصلت للعمارة الغربية من بعد عصر النهضة، ومادام المعماري العربي يخضع أعماله لمتطلبات الشريعة الإسلامية فهو لايزال فى استمرارية؛ والانقطاع الذى حصل فى الشكل الخارجى نتيجة استخدام مواد بناء جديدة وتقنيات جديدة كان لا بد له أن يحصل وهى من سنن الحياة، والإسلام لم يتصادم يوماً مع تقدم العلوم أو استعمال التقنية المفيدة أو مواد البناء الحديثة، فتقنية البناء والمواد والزخرفة وطرق الإنشاء لا تتمذهب بمرزب خاص ولا تتلبس بجنسية دون غيرها فهى أمور خاملة NEUTRAL"⁽²⁶⁾، والاتفاق ما بين الرؤيتين يكمن فى الرجوع للتشريع والقوانين، فيراه "بوكوك" فى قوانين وتشريعات المؤسسات الاجتماعية؛ ويراه "الطاشكندى" فى احترام الثوابت للشريعة الإسلامية (الكتاب والسنة) التى يستنبها لقدسيتها عكس المتغيرات التى ذكرها والتى قد نضيف إليها قوانين وتشريعات المؤسسات الاجتماعية التى يرجع إليها "بوكوك" نفسه فى الربط ما بين الماضى والحاضر. وعموماً فإن الاختلاف فى الرؤيتين يعكس طبيعة المجتمعات البشرية التى تختلف بمكوناتها ومعتقداتها الفكرية.

(24) المرجع السابق، ص ص 84-88.

(25) J.G.A. Pocock, "The origins of Study of the past: Comparative Approach," in Comparative Studies in Society and History, 1961, pp. 209-246.

(26) الطاشكندى، فرحات خورشيد، تطور الاتجاهات المعمارية، المؤتمر المعماري الدولي الرابع، كلية الهندسة، جامعة أسيوط 2000م.

إن الغاية من تلك الرؤى في العمارة وال عمران هي الوصول للتطور والتقدم في المظهر المعماري أو العمراني، مع مراعاة الاستمرارية مع الماضي في مبدأ أو معتقد (كالوثابت في مجتمعاتنا العربية) الذي ينفي تلك الجودة المطلقة التي أشرنا إليها في الفكر البراجماتي والتي ترى أن التطور هو بالضرورة تدخل جديد يأتي من الخارج لغرض التغيير، وهذا ما عبر عنه "بير" بقوله: تنظيف الخيمة وإفراغها من كل محتوياتها القديمة⁽²⁷⁾، واللجوء إلى استيراد أكبر ما يمكن من الأفكار والمواد من الحضارات المسلم بتفوقها ورفع مكانتها.

2.4.3. مكونات الماضي والحاضر ما بين التغيير وعدمه

إن تركيبة المجتمعات العربية قديماً كانت تتأثر بعدة روافد فكرية كتقاليد أفرادها وعلاقاتها الاجتماعية وتشريعاتها، فهي المتحكم الرئيسي في مدى استمراريتها بماضيها بشتى مجالاته، إلا أن تلك الروافد في جانبها المتصل بالعمارة وال عمران لم تكن ملتزمة بنسق محدد بل كانت عبارة عن عادات متعارف عليها وتعاملات نسقية التواتر في الممارسة والحياة اليومية، ولم يكن اللجوء لتحليلها وتوثيقها ضرورياً إلا عند ظهور شك في قدرتها وصلاحتها، وذلك إما بسبب حدوث تغيير أو نشوء تعارض اجتماعي⁽²⁸⁾.

وفي مجال العمارة وال عمران قد تفرض أحياناً تغييرات تلك الروافد المذكورة سابقاً مبادئ وأساليب جديدة في المجتمع بدلاً عن تلك التي كانت تتسيد الساحة لتكون النتيجة قبولاً بالتغيير لأنماط المنشآت في البيئة العمرانية، خاصة وإن استجد استخدام مواد وتقنيات وأساليب جديدة في البناء وال عمران، وبالرغم من تعرض تلك الروافد بصفة مستمرة من فترة لأخرى للتقويم والنقد والجدلية وربما للتغيير والتطور؛ إلا أن الاحساس باستمراريتها وتدوق أصالتها يظل ماثلاً للعيان بنسبية تختلف من مجتمع لآخر في بلداننا العربية في وقتنا الراهن.

لو رجعنا قليلاً لعمارة الغرب كسردي سريع، نجد أن حقبة الرجوع الأول للتراث ما بين القرن الخامس عشر والتاسع عشر (عصر النهضة)، تميزت بالتأثر بالمفاهيم الكلاسيكية القديمة وازدهار الأدب والفن الذي كان كنتيجة لاختراع الطباعة وترجمة الأعمال الكلاسيكية، كدراسة "شوازي" Choisy و"دونالدسون" Donaldson للفراغات التي تحويها العمارة الرومانية⁽²⁹⁾، فكانت العودة للتراث فكراً وفقدان الثقة بالكنيسة فسادها، وفيما بعد أختراع البارود الذي أثر على مجرى الحروب الذي أنتج استقلال الدول الغربية، وقد شهدت هذه الفترة انقطاع أو فجوة في استمرارية نمو عمارة أوروبا، إلى أن ظهرت الواجهات الرومانية مع الإبقاء على طريقة البناء القوطية، فكان الرجوع للشكل الروماني فقط (المظهر)، وكما يقول "فلتشر": "العودة إلى الشكل الكلاسيكي مع أن الحياة تغيرت (أي طريقة معيشة الإنسان تغيرت)⁽³⁰⁾، وبعد ذلك ومع انتهاء سيطرة الكنيسة واضطهادها للعلماء والمفكرين جاء عصر التنوير الأوروبي، حيث ظهر مشروع الحدائق المبنى على العقلانية وتبنى الجانب المادي الذي طوره فلاسفة الفكر والذي أثر فيما بعد على النقد والأدب والفن والفلسفة التي انعكست كلها على جميع مجالات الحياة حتى وصلت للعمارة التي بدورها جسدت تلك الأفكار على حساب الجانب الروحي الذي كان سائداً فيما مضى، ولاحقاً ظهرت العديد من الحركات الفكرية التي تدعو إلى نبذ التراث والتحرر من الماضي. الشكل رقم (4).



الشكل رقم (4): الرجوع الأول للتراث في عصر النهضة⁽³¹⁾.

(27) Karl Popper, "Towards a Rational Theory of Tradition" in his Conjectures and Refutations: the Growth of Scientific Knowledge, New York: Harper and Row, p.125, 1988.

(28) الهدلول، محمد صالح، المدينة العربية الإسلامية "أثر التشريع في البيئة العمرانية"، ص 119.

(29) حسن، نوبي محمد، الفراغ المعماري من الحدائق إلى التفكيك، مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، المجلد 35، العدد 3، (2007).

(30) Banister Fletcher, A History of Architecture, Butterworth, 1987.

(31) Gelernter, M. Source of Architecture form.

ومع ظهور مدرسة الباهاس ترسخت عمارة الحداثة، التى أوجدت ثورة واضحة فى محددات الفراغ وهيئته عما كان سائداً فى عصر النهضة والباروك وحتى العمارة الكلاسيكية، فقد اتجهت عمارة الحداثة بشكل كبير نحو تخليص الفراغ من كل ما هو زائد عن الحاجة⁽³²⁾. وبعد ست سنوات من بدايتها بدأت حقبة قطع الصلة مع الماضى كما يقول "نيقولاس فوكس وبيير"⁽³³⁾، إلا أن ظهور حركات الرواد AVANT GARDE وقطع الصلة بالطرق التقليدية وتطور الفن الحديث(الرمزية SYBOLISM- والفوقية FAUVISM- والتكعيبية CUBISM- والدادية DADA-ISM- والسريالية SURREALISM- والمستقبلية FUTURISM) وهى حركات تدعوا لنزب التراث والتحرر من الماضى⁽³⁴⁾؛ أدى إلى التغيير الكبير فى الفكر والمعتقدات والتحرر الزائد الذى انعكس على عمارة الحداثة التى أصبحت لا ترضى أنواق الأفراد ولا تشبع رغباتهم وبالتالي أخفقت فى الجوانب البيئية والاجتماعية⁽³⁵⁾، ومع الممارسة الطويلة للعمارة الحديثة والتمادى فى التبسيط ظهرت الآراء المعاكسة لذلك، فيقول "فنتورى": "أن التمدادى فى التبسيط يعنى عمارة تافهة"، وكما يقول "كولن دايفز": "أن فشل عمارة الحداثة هو نتيجة للأشكال الفجة والتى بدون قاعدة والتى استعملت بكثرة فى الواجهات"⁽³⁶⁾. الشكل رقم (5).



الشكل رقم (5): البساطة المتناهية فى عمارة الحداثة، بعض من أعمال المعمارى ميس فان درروه⁽³⁷⁾.

كل هذا أدى إلى البحث عن المعنى فى المبنى، وبعد ربع من القرن رجع الرأى الذى يدعو للرجوع للماضى والاقْتباس والنقل من التراث فكانت عمارة ما بعد الحداثة، وعموماً فإن عمارة عصر النهضة و عمارة الحداثة وما بعد الحداثة كلها حركات فكرية فى أصلها لها مبدأ تقوم عليه، حتى وإن قبلنا بالمقارنة فالحركة الجديدة التى تقوم الآن فى الغرب والتى تعرف "بالعمارة التفكيكية أو التشريحية" تأثرت بأفكار الفيلسوف الفرنسى "دريدا" والتى قلبت موازين الجمال رأساً على عقب. وبعيداً عن التقييم المتسرع لكفاءة وأداء العمارة التفكيكية "Deconstructivism" نجد أنه أوجد له مكان فى الوجود المعمارى المعاصر، ربما لأنه ينطوى على قوة شحذ هائلة للعقل والفكر وهو ما يحقق للمشاهد فى وقتنا الراهن لذة و متعة عظيمة فى تحقيق نفسه كذات مفكرة ومبدعة⁽³⁸⁾، وأيضاً لأن هذا الإتجاه هو نبت العصر الحالى أو "الجدة الحقيقية" لغياب المرجعية الفكرية المشابهة له فى جذور تاريخ الفكر المعمارى، الشكل رقم (6).

إن السبب فى كثرة التغييرات الفكرية التى حصلت فى أوروبا بعد الثورة الصناعية وبعد فصل الدين عن الدولة، كان تغيير الثوابت والتى أصبحت من المتغيرات، وهذا ما يقود الغرب اليوم إلى التفكير فى التغيير دائماً وهذا ما انعكس على العمارة، فيقول "فيلب جونسون": "على كل حال هناك عدة اتجاهات متناقضة فى جيلنا المتغير السريع وفى العمارة نجد الكلاسيكية الصادقة والحداثة الصارمة وكل أنواع الدرجات بينها صحيحة بالتساوى، ولم يظهر شئ مقنع بعد وربما لا يظهر، وما لم يوجد أو يظهر دين جديد أو مجموعة معتقدات على نطاق العالم فربما لا يمكن تشكيل علم الجمال"⁽³⁹⁾، وهنا نستخلص النظرة الفكرية للعالم

(32) حسن، نوبى محمد، الفراغ المعمارى من الحداثة إلى التفكيك، المرجع السابق.

(33) Nicholas Fox, Architecture Digest, Dec, 1991.

(34) الطاشخندى، فرحات خورشيد، تطور الاتجاهات المعمارية، المرجع السابق.

(35) حسن، نوبى محمد، الفراغ المعمارى من الحداثة إلى التفكيك، المرجع السابق.

(36) Colin Davis, The Architecture Journal, May 1992.

(37) حسن، نوبى محمد، الفراغ المعمارى من الحداثة إلى التفكيك، مجلة العلوم الهندسية، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، المجلد 35، العدد 3، مايو 2007م.

(38) الكردى، محمد على، دريدا والحوار المستحيل، جريدة الاهرام القاهرة، ب.ت.

(40) Philip Jonson, Deconstructivist Architecture, MMA, NY. 1988.

الغربي والتي تتجسد في فكرة تعاقب حالات الاستمرارية والانقطاع طالما كان التغيير حتمى الوقوع. هذا عن عمارة الغرب أما هنا في مجتمعاتنا العربية فسوف نرى مدى تأثير أولاً عدم التغيير في الفكر والمعتقدات وتأثيرهما على المظهر المعماري والعمراني للمدينة العربية واستمراريتهما فكرياً، وثانياً التغيير في الفكر والمعتقدات وتأثيرهما على المظهر المعماري والعمراني للمدينة العربية قديماً وحديثاً.



الشكل رقم (6): التعقيد في التشكيل بعض من أعمال فرانك جيري⁽⁴⁰⁾.

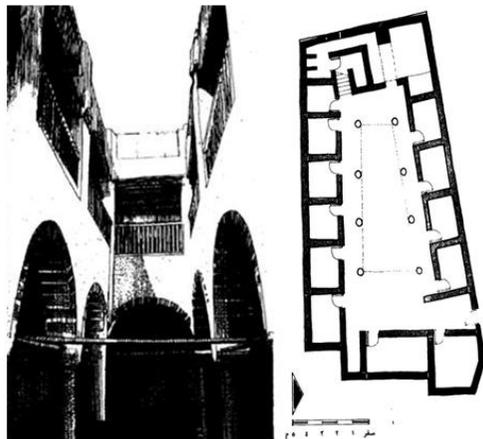
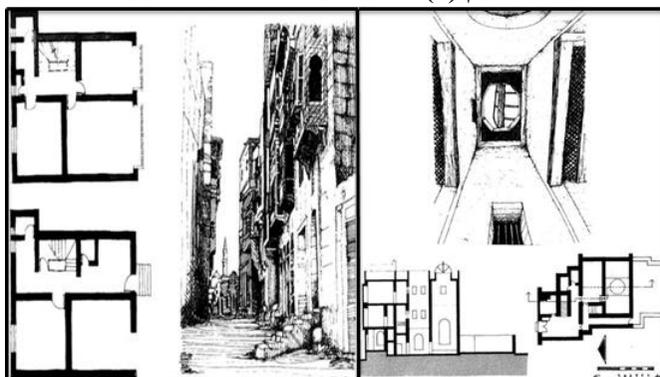
3.4.2.1 الاستمرارية الفكرية لمكونات الماضي في الحاضر

إن التنوع كان ماثلاً في أنماط وأشكال المساكن القديمة في المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، وكان النمط المحلى السائد هو المسكن ذو الفناء الذي يعتبر المسكن التقليدي النموذجي في المدينة العربية الإسلامية الذي يراعى الفكر المجتمعي بما يحمل من تقاليد وعلاقات اجتماعية وأعراف للمجتمع السعودي، وينذر أن ترتفع هذه المساكن إلى طابقين ثم ظهر في الأزمنة المتأخرة التالية نمطان أخران هما المسكن ذو القاعة ويرتفع ما بين طابقين إلى ثلاثة طوابق والمسكن ذو المشربية ويرتفع ما بين الأربعة والخمسة طوابق في المتوسط وهما أيضاً من الأنماط المستندة على مراعاة الفكر والمعتقدات كالتقاليد والعلاقات الاجتماعية الأصيلة، وقد كانت كل هذه الأنواع تحفظ حق الخصوصية للجوار وتتوزع في مخطط المدينة القديم على شكل حارات، وينذر أن توجد هذه الأنواع بارتفاعاتها المختلفة معاً في حارة واحدة، وبالرغم من التفاوت بينها في العناصر المعمارية المستخدمة فقد اتفقت جميعها في التقيد بالقواعد والقيم والتقاليد المرعية⁽⁴¹⁾.

وبالرغم من أنها بنيت على فترات زمنية مختلفة؛ إلا أن الفكر السائد في المجتمع واحترامه لتقاليد وعلاقاته الاجتماعية وحتى تشريعانه العمرانية جعل من التغيير الحاصل في تشكيل المباني ممكناً ومقبولاً لأنه لا يخل بالمعارف عليه فكراً ومعتقداً، وهنا نجد أن الاستمرارية تحققت مع الماضي فكرياً وانتجت نموذجاً يستند على القديم لكنه متطور. الشكل رقم(7).

(39) حسن، نوبى محمد، الفراغ المعماري من الحداثة إلى التفكيك، المرجع السابق.

(41) الهدلول، محمد صالح، المدينة العربية الإسلامية "أثر التشريع في البيئة العمرانية"، ص ص 97- 100

الشكل رقم (7): المنزل ذو الفناء بالمدينة المنورة⁽⁴²⁾.الشكل رقم (8): المنزل ذو القاعة يمينا (مسقط وقطاع ومنظور داخلى)، ويساراً المنزل ذو المشربية (فى الأسفل مسقط الطابق الأرضى، وفى الأعلى مسقط الطابق الثالث الذى يختلف عن الثانى والرابع اختلافات طفيفة، ومنظور للمنزل)⁽⁴³⁾.

3.2.4.2.3. الانقطاع الفكرى لمكونات الماضى عن الحاضر

إن الفكر والمعتقدات فى حاضرنا المعاش بتقاليده وعلاقاته الاجتماعية وحتى بتشريعاته قد تغير كثيراً عن الماضى، وفى بعض المجتمعات العربية الآن أصبحت التقاليد مهملة والعلاقات الاجتماعية يسودها الانعزال بفعل تأثير البيئة المعمارية العمرانية التى نقلت من الخارج دون وعى لتكون قيماً ومناخاً يعج بالاعتراب والتى هى نتاج التغيير لتلك التشريعات الدخيلة على مجتمعاتنا العربية.

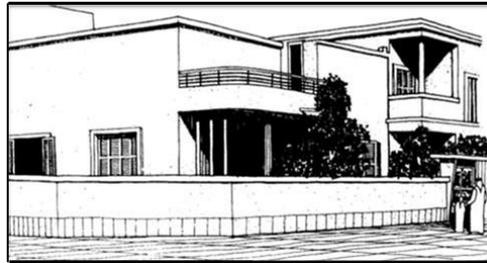
مع استجلاب النظم والتشريعات العمرانية المعاصرة للمدن العربية وزرعها ضمن بيئات ثقافية وعمرانية مغايرة لها، والتى هى قابلة للتطبيق فى أى مكان من العالم وهذا ما يجعلها غير مراعية لتلك الخصوصيات التى تميز مجتمعاً عن آخر، أصبحت هى المقتن الوحيد للبيئة المعمارية والعمرانية لما تفرضه من اشتراطات وقوانين لا تسمح بإرساء علاقة تبادلية توافقية بين أعراف الأشكال القديمة الموروثة أو حتى بالتنوع الواقعى للأشكال الجديدة والتكوينات المشكلة للمدينة، وبالمقارنة بالحالة الأولى التى شاهدنا فيها الثلاثة أنماط من المساكن فى المدينة المنورة التى خضعت للتغيير فى الشكل مع بقاء التأثير بالفكر والمعتقدات بما تحمله من تقاليد وعلاقات اجتماعية وتشريعات؛ نجد فى المقابل أن التشريعات الجديدة فى مدينة الرياض فى المملكة العربية السعودية لم تتح شروط ارتدادات المساكن فيها المجال إلا لنمط سكنى واحد بعينه يتعذر التحول عنه وهو نمط

(42) المرجع السابق، ص 98.

(43) الهدلول، محمد صالح، المدينة العربية الإسلامية "أثر التشريع فى البيئة العمرانية"، ص ص 99-100.

"الفيللا" (44)، وبالرغم من أن المجتمع السعودي قد يغلب عليه التقليدية الاجتماعية إلا أن التشريعات هي التي تغيرت وأثرت في المظهر المعماري والعمراني للمدينة، ليتضح لنا أن التغيير أحياناً يكون في مكون واحد (كالتشريع بفكره الجديد) مع بقاء المكونات الأخرى (التقاليد والعلاقات الاجتماعية)، وقد يكون مؤثراً سلباً لو استمر في التغيير دون وعي وربط لعلاقاته بباقي المكونات الأخرى في المجتمع. الشكل رقم (9، 9-أ).

نصل إلى نتيجة في هذا الجانب توضح أن الانقطاع الذي حدث في التشريع بعد تغييره عن التشريع القديم أدى إلى فرض تشكيل معماري قد لا يواكب الفكر المجتمعي بتقاليده وعلاقاته الاجتماعية في دولنا العربية مع مراعاة درجة الاختلاف فيما بينها على مستوى تغييرها، فإذا كانت التغييرات الفكرية في التقاليد والعلاقات الاجتماعية غير مستمرة مع الماضي بدرجة كبيرة؛ كان التأقلم مع الانقطاع في التشريع ممكناً ومقبولاً، وإن كان العكس وقع أفراد المجتمع في هوة التغريب وعدم الإنتماء للمكان.



الشكل رقم (9): واجهة الفيللا (المسكن المنفصل) في مدينة الرياض (45).



الشكل رقم (9-أ): التحوير في المسقط الأفقي للفيللا ليتلائم مع الخصوصية وفق التشريع الجديد للمناطق الجديدة في المخطط (46).

3.4.3. التغيير وعدم التغيير لمكونات الماضي والحاضر

من خلال السرد الماضي يمكننا أن نستخلص حالتى التغيير وعدم التغيير لمكونات الماضي والتي تبقى لها صور في الحاضر وإن كانت بوجه آخر، هذه الصور التي هي نتاج تأثير الفكر والمعتقدات المتغيرة كالتقاليد والعلاقات الاجتماعية وحتى التشريعات العمرانية على المظهر المعماري والعمراني للمدينة العربية سواء استمر الموروث الفكرى أو تغير، ولكي نصل إلى حل أو رؤيا تمكننا من التعامل مع ذلك التغيير باعتباره واقع سيستمر مستقبلاً قد يحتاج لاستمرارية فكرية مع جذوره أو انقطاع لا بد أن يتماشى مع حاضره المختلف؛ سنقوم بتوضيح الحاليتين وما يستوجب عمله كرد فعل يتماشى مع حدوثهما أو تعاقبهما على الساحة.

- في حالة عدم التغيير في الفكر والمعتقدات (التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات العمرانية) أو استمرارها الفكرى حتى ولو بتغيرات بطيئة وسطحية؛ سيستوجب ذلك تطور نتاجها (المظهر المعماري أو العمراني) بما يواكب جديدها في الداخل والخارج وبما يضمن عدم الوقوع في حالة الثبات على ساحاتنا الذي ينتهى فيه العطاء نتيجة الوقوف على نتاج السلف.

(44) المرجع السابق، ص 232.

(45) المرجع السابق، ص 151.

(46)- الهذلول، محمد صالح، المدينة العربية الإسلامية "أثر التشريع في البيئة العمرانية"، المرجع السابق، ص 153.

- في حالة التغيير في الفكر والمعتقدات (التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات العمرانية) وانقطاعها الفكري؛ سيستوجب ذلك مواكبة هذا التغيير في الداخل والخارج تحت احترام قاعدة الثوابت والتكيف مع المتغيرات كنتيجة للواقع المفروض لكي لا تقع في إشكالية الثوابت التي تغيرت في العمارة الغربية التي ذكرنا سابقاً.

لا بد هنا أن نوضح شيئاً مهماً في الحالة الأولى وهو أن حالة الثبات المستمر الذي قد ينتهي فيه العطاء الجديد قد يتطلب حالة انقطاع بالرغم من الاستمرارية الفكرية التقليدية والتشريعية مع الماضي، فيكون الانقطاع بتغيير في التشريع قد يكون خارجياً لأبد من دراسته ليلانم الساحة في الداخل، أو بجديد إبداعي ومبتكر يربط الماضي بالحاضر ويتصور المستقبل وهذا هو الأفضل إن تحقق فهو نبت واقعا الأصيل.

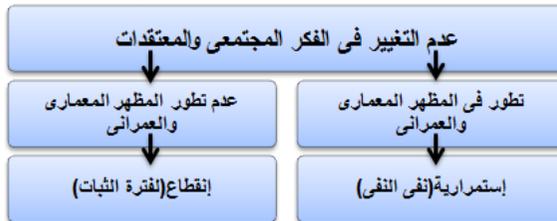
3.4.4. رباط الحالتين السابقتين بالفكرين الماركسي والبراجماتي

قبل الربط ما بين حالتى التغيير وعدم التغيير لمكونات الماضي التي تؤثر في حاضر ومستقبل العمارة والعمران؛ وبين الفكر الماركسي والبراجماتي، لا بد أن نتفق على أن التغيير أصبح سمة العصر والذي قد يكون جديداً أو عوداً لتقديم، وهو أمر لامناص منه بفعل التطور في الخارج المحيط بنا والذي أصبح المورد والمتحكم بالسلع المختلفة في كافة مجالات الحياة والعمارة أحداها، وقد طال هذا التغيير الفكر المجتمعي وعباداته وتقاليد و علاقات الاجتماعية وحتى تشريعاته على اختلاف تخصصاتها في مجتمعاتنا العربية.

إن العلاقة الرابطة ما بين مستوى الفكر والمعتقدات والثقافة في مجتمعاتنا وذلك المظهر المعماري والعمراني لمدننا العربية تشوبها الحيرة التي تتمحور في سؤال لطالما طرح نفسه خاصة عندما نصل إلى أن العلاقة تبادلية التأثير وهو: "من المؤثر فمن؟"، فهل باتت مفردات البيئة المعمارية العمرانية المستجلبه هي السبب في تلك التغييرات في التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات أم العكس!، هنا بالتحديد ربما أرجح وبنسبية أعلى تأثير جزئية التشريع المنظم للبيئة المعمارية العمرانية، خاصة بعد تلك التغييرات الجوهرية في قوانينه والتي انقطعت صلتها الفكرية السابقة والتي طالت المظهر المعماري والعمراني لمدننا العربية، وهذا ما أدى بدوره إلى انعكاس تأثير المنتج الجديد المواكب لتلك التشريعات على الأفراد بجميع تخصصاتهم، وأدى إلى حالات التغيير في الفكر والمعتقد والثقافة. طالما سلمنا بأن التغيير من سنن الحياة سواء في الداخل أو الخارج لا بد لنا من الرجوع لتعاقب حالتى الاستمرارية والانقطاع لأنهما سيوفران حلولاً جيدة للواقع الذي قد يتماشى مع أحد مفاهمهما من حين لآخر.

3.4.4.1. رباط الفكر الماركسي (الاستمرارية) بالتغيير في العمارة والعمران

إن اللجوء إلى الاستمرارية التي تتأدى بها الماركسية والتي تتطلب حالة "نفي النفي" تكون مجدية في تلك المجتمعات ذات الصيغة التقليدية المتصلة فكراً بأصولها، فإذا ما افترضنا بقاء الفكر المجتمعي والمعتقدات بما يشملان في حالة اتصال بالموروث حتى ولو بتغييرات سطحية غير جوهرية؛ فإنه يدعونا للاستقصاء عن مدى انعكاسهما فكراً على تطور المظهر المعماري والعمراني الملائم لهما، فإذا كان التطور يسير في وثيرة معقولة عبر الزمن؛ إستوجب الاستمرارية التي تحوى ضمناً مفهوماً نفي النفي، وإن كان العكس أى بطء في التطور وأحياناً الثبات بلا عطاء متجدد؛ إستوجب الانقطاع بغض النظر عن تلك الاستمرارية الفكرية التقليدية، ويكون الانقطاع في جزئية التشريع بشرط دراسة الجديد المحلى أو المستجلب وليس استنساخه ليلانم الحاضر ويخدم المستقبل، وجزئية التشريع هي الوحيدة التي تقبل التغيير في مجتمعاتنا العربية في حالة عدم تغيير فكرها ومعتقداتها، الجدول رقم (1).



المصدر: الباحث.

3.4.4.2. رباط الفكر البراجماتي (الانقطاع) بالتغيير في العمارة والعمران

مع التغيير الحاصل الآن في مجتمعاتنا العربية بمكوناتها المختلفة يجعلنا نقف قليلاً أمام اتجاه ذلك التغيير، ومن ناحية اندفاعه نحو الأفضل أو الأسوء، فما نراه اليوم سواء على مستوى الفكر المجتمعي

والمعتقدات كالتقاليد والعلاقات الاجتماعية وحتى التشريعات المختلفة أو على مستوى المنتج على الساحة المعمارية والعمرانية؛ يجعلنا نعي خطورة الموقف الذي تعانيه ساحاتنا العربية.

لذا كان لابد من الاستجابة لحالة الانقطاع لتنماشي مع ما يفرضه الواقع وما وصلنا إليه في وقتنا الراهن، ولعل السؤال الذي يفرض نفسه ويعلل قولنا الماضي وهو: "هل ترجع أفكارنا ومعتقداتنا وثقافتنا سلفنا للظهور في واقعنا المعاش؟!؛ أم أن هذه الرؤيا تعتبر ضرباً من الخيال وسط حاضر تغيرت فيه الكثير من المعطيات والتي أصبحت كنفق إدخالنا فيه ولا نستطيع سوى المضي فيه دون وعى لنهايته.

لابد من القبول بمفهوم الانقطاع في وقتنا الحاضر، فمع التغيير في الفكر المجتمعي لابد من تغيير في المظهر المعماري والعمراني لكي نستطيع مواكبة التغيير في الخارج المتسارع الخطى، ولاننسى هنا بالتحديد احترام معتقد مقدس في عمارتنا العربية وهو عد المساس بالثوابت (الكتاب والسنة) الذي يناقش مفهوم الجودة المطلقة التي تأتي كنتيجة للانقطاع في الفكر الراجماتي، أما التكيف مع المتغيرات فهو صلب موضوع الانقطاع إن لم يكن الانقطاع نفسه.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجهنا هنا وبالذات في حالة التغيير في الفكر المجتمعي والمعتقدات في مجتمعاتنا العربية؛ أن الانقطاع يجعلنا في وضعية المتسابق مع خصم يفوقنا قوة (التغيير في الخارج)، وبالتالي سيكون الزمن هو العامل الذي لابد من دراسته جيداً وفق رؤية تستوجب أن يكون لحالة الانقطاع زمن كافي لا بأس به، بحيث قد نعده استمرارية للفكر الجديد المطروح حالياً، لكي لا نقع في فخ التغييرات السريعة المتتالية التي تأتي أو تفرض جبرياً من الخارج، ومع هذه الاستمرارية يمكننا التعامل مع نجاحنا أو فشلنا، ففشلنا إن حدث لابد أن يعقبه انقطاع ربما يكون للماضي أو لجديد آخر، الجدول رقم (2).



المصدر: الباحث.

4. الخلاصة

- يعتمد الفكر الماركسي على المنهج التاريخي، فيرى أن تاريخ العلم لا تنقطع الصلة بين ماضيه وحاضره جذرياً، بل دائماً هناك استمرارية ما بين الماضي والحاضر بقطائع تصويبية تحاول حل المشكلات التي عجزت النظريات القديمة عن حلها، فيرد كل إكتشاف علمي جديد إلى سابق في الماضي، وهنا نلاحظ وجود الاستمرارية التاريخية. كما انطلق الفكر الماركسي من تلك المبادئ الفكرية السابقة له، والتي ترى بأن التطور يتم بشكل مثلث جدلي أطرافه (الماضي- الحاضر- المركب منهما)، إلا أنه كان يرى تناقضاً معها حيث كان الفكر في السابق يرى أن أطراف المثلث متطابقة وهذا ما أطلق عليه (وحدة الأضداد)، حيث أنها من منبع واحد وهو الأصل للفكرة المستعارة من الماضي، فلا بد أن يتجسد الماضي دائماً وأبداً، بينما يرى الفكر الماركسي أن الأطراف غير متطابقة تطابقاً مطلقاً ولكنها موجودة وبينها صراع مستمر...، وقد يحدث تغلب طرف على آخر وهذا هو ما يعرف بـ (حل التناقض) وهو ما وصلنا إلى الاستفادة من مميزات القديم والابتعاد عن مساوئه. إن الماركسية في حقيقة الأمر لا تؤمن بالجدة المطلقة؛ إذ أنها تؤكد أن نفيها للماضي ليس مطلقاً لأن القديم يظل موجوداً في الجديد فهو الوالد له، ثم إن الجديد لا يعدو كونه إعادة دمج وتركيب لعناصر قديمة.

- يستبعد المنهج البراجماتي الرجوع للتاريخ فهو منهج إرادي لاتاريخي يعتمد على المعنى الحقيقي لأي فكرة أو نظرية من خلال الممارسة والنتائج العملية في المستقبل، وبالتالي فإن قيمة الأفكار والنظريات تتحدد في المستقبل وتستمد قوتها منه وليس من الماضي وهذا هو الجديد في الفلسفة البراجماتية، والمنهج البراجماتي لا يهتم بمصدر الأفكار ولا بكيفية ظهورها وإنما يهتم بنتائجها العملية المؤثرة على

سلوكنا وحياتنا، فالفلسفات التى تكتفى بتحليل مكونات العالم ولا تعمل على تغييره وتكتفى بالنظر للماضى بدلاً من المستقبل لا يوجد للتجديد والإبتكار فيها موطئ قدم، عكس البراجماتية الذى تنتبئ بالمستقبل من خلال تهذيب الحاضر وتهيبته مستبعدة العودة للماضى. وينظر الفكر البراجماتى إلى الموروث القديم من زاوية التغيير لا الاستمرار، فالتراكم الفكرى والثقافى بقدر مايساعد على إغناء الوعى، يعمل أيضا على إعاقة تقدمه إن لم يحدث فيه تغييراً كيفياً وجذرياً، كما إن الاستمرارية دائماً وأبداً خطأ فالتاريخ ليس حلقات مترابطة بحيث تقضى كل منها للأخرى وهذا ينطبق على الفكر والعلم والثقافة. وكما أن استمرار وتواصل تاريخ الفكر البشرى والحضارة البشرية حقيقة فعلية إلا أنه لا بد من التركيز على مراحل التقطع والانفصال التى كانت دائماً ماتأتى بالإبداع والتجديد.

- إن قانون "نفى النفى" لدى الفلسفة الماركسية يقصد به "نفى القطيعة المطلقة" وذلك لأن الماضى يفنى لكن يبقى الأفضل منه، فالماركسية تؤكد النفى أى القطيعة مع الماضى غير المطلقة، لأنها بذلك ستكون مؤيدة للنفى العدمى "المجرد" الذى يعتبر عملاً مضاداً للتطور والتقدم، فالنفى الجدلى للماضى غير المطلق يعنى الهدم والبناء إنطلاقاً من أسس موجودة وليس التوقف والبدء من جديد، إن مفهوم "الجدة المطلقة" الذى وضعه الفكر البراجماتى، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدفاع عن الحرية الإنسانية، فالجدة نتاج فعل الإرادة الحرة، إلا أنه يصطدم بالمبدأ الفكرى الذى لا خلاف عليه فى عمارتنا العربية والذى يقول "إذا تحققت الثوابت (الكتاب والسنة) فالتجديد فى المتغيرات لا ضرر فيه"، فالجدة المطلقة قد تكون مثار جدل فى قضايا الفكر عكس العلم التجريدى المبني على المنطق الرياضى. سنحاول لاحقاً معرفة مدى ملائمة هذا المفهوم لحالات التغيير التى تحدث فى المجتمع خاصة فى العلاقة ما بين الفكر والمعتقدات (التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات العمرانية) مع المظهر المعمارى والعمرانى للمدينة العربية.

- إن مصطلحات (التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات العمرانية) تتضمن إيحاً قوياً لمعنى المحاكاة خاصة للفكر والمعتقد فى الماضى والحاضر، كما أنها تستند على فكر أصيل قد تقويه أو تضعفه عبر الزمن ثقافة واقعية متغيرة، وكذلك فإن تلك التقاليد والعلاقات الاجتماعية والتشريعات كثيراً ماكانت من العوامل الفاعلة فى تكوين البيئة المعمارية والعمرانية فى مجتمعاتنا العربية بالذات، والتى تعانى من حين لآخر من ظاهرة الثبات على نسق أو نظام غالباً ما يقل فيه العطاء، والذى يؤدى بنا إلى التقليد والاستنساخ لما هو موجود بالخارج والذى يرمى بنا فى حالتى الضياع والاعتراب.

- أن الفكر السائد فى المجتمع واحترامه لتقاليده وعلاقاته الاجتماعية وحتى تشريعانه العمرانية يجعل من التغيير الحاصل فى تشكيل المباني ممكناً ومقبولاً لأنه لا يخل بالمتعارف عليه فكراً ومعتقداً، وهنا نجد أن الاستمرارية تحقق مع الماضى فكراً وتنتج نماذج تستند على القديم لكنه بشكل متطور، بينما الانقطاع الذى حدث فى التشريع كما رأينا وهو جزئية من الفكر المجتمعى بعد تغييره عن التشريع القديم أدى إلى فرض تشكيل معمارى قد لا يواكب الفكر المجتمعى بتقاليده وعلاقاته الاجتماعية فى دولنا العربية مع مراعاة درجة الاختلاف فيما بينها على مستوى تغييرها، فإذا كانت التغيرات الفكرية فى التقاليد والعلاقات الاجتماعية غير مستمرة مع الماضى بدرجة كبيرة؛ كان التأقلم مع الانقطاع فى التشريع ممكناً ومقبولاً، وإن كان العكس وقع أفراد المجتمع فى هوة التفرغ وعدم الإنتماء للمكان.

- إن تأثير جزئية التشريع المنظم للبيئة المعمارية العمرانية، خاصة بعد تلك التغييرات الجوهرية فى قوانينه والتى انقطعت صلتها الفكرية السابقة هى التى أثرت على المظهر المعمارى والعمرانى لمدينتنا العربية، وهذا ما أدى بدوره إلى انعكاس تأثير المنتج الجديد المواكب لتلك التشريعات على الأفراد بجميع تخصصاتهم، وأدى إلى حالات التغيير فى الفكر والمعتقد والثقافة. وطالما سلمنا بأن التغيير من سنن الحياة سواء فى الداخل أو الخارج لا بد لنا من الرجوع لتعاقب حالتى الاستمرارية والانقطاع لأنهما سيوفران حلاً جيدة للواقع الذى قد يتماشى مع أحد مفاهمهما من حين لآخر.

- ربط الفكر الماركسى (الاستمرارية) بالتغيير فى العمارة والعمران.

- ربط الفكر البراجماتى (الانقطاع) بالتغيير فى العمارة والعمران.

CONTINUITY AND DISCONTINUITY ARE TWO CONTINUED EVOLUTION SIDES IN ARCHITECTURE AND URBANISM. CRITICAL VIEW

Abstract

The issue of continuity and discontinuity has occupied an important status when we look ahead for the architectural evolution and its continuity over the scene, which is searched by the architecture and urbanism in anywhere and time.

The issue of returning to the past or pointing back to it, or even overlooking it, has raised a wide argument bearing intellectual trends that mimic the past, the present and the future.

Here we can ask a question, which is: What is that past that we are talking about ? Is it the prevailing societal thought that prevails or the beliefs that control individuals and their activities in the community during that instance, Or is it that ARCHITECTURAL AND URBAN appearance legacy for places lived by our ancestor in the past ?

Then comes another question completes what the first one started ,Says: Which any of issues mentioned in the first question that may continue or interrupted intellectually for a period of time, can influence more in in the desired architectural development and progress and how.?

The research will attempt to answer these two questions through analytical critical vision of the philosophical principle of the cases of continuity and discontinuity out from the Marxist and Pragmatic prospective ,and find out the suitability of some of its understanding to the changes occurred in the present components, in particular the social and architecture thought or architecture and Urbanism.

Of the most important findings of this study, is that the change occurred in the prevailing societal thought and the beliefs in our Arab societies with what they bear of legacy during periods of time, either its continuity of its originality is available or not, is the main motivation that imposes respond to continue both continuity and discontinuity on architectural and Urban appearance in any approach that can cope the reality of any place or, but to respect constants (**Quran and Sunnah**) and to adapts to any of the variables that fit interior or exterior of our Arab societies.